منشورات مركز الإمام مالك الإلكتروني

الفوائد المنتخبة

من طرائف المحققين وأوهامهم

إعداد:

أبي ذر الفاضلي

بسم الله الرحمن الرحيم




من طرائف المحققين وأوهامهم

إعداد

أبي ذر الفاضلي

جمع وتصميم وإخراج

مركز الإمام مالك الإلكتروني






بسم الله الرحمن الرحيم

من طرائف المحققين وأوهامهم

كلنا بشر، والبشر عرضة للخطأ والنسيان والزلل، لذا قيل: من اعتمد على عقله اختل، وقيل: ضل، وقيل: زل.

ويقع بعض المحققين في أخطاء طريفة، هي من قبيل: شر البلية ما يضحك.

والوهم وارد، والخطأ مغتفر، وتمر عليّ أخطاء كثيرة جدًا، بعضها مشين، وبعضها معيب، أعرض عن ذكرها لسببين:

الأول: ضيق الوقت، وكثرة المشاغل، وعدم التفرغ لاستقصاء هذه الأخطاء.

الثاني: التكاسل والانسياق وراء مقولة: دع الخلق للخالق.

ولكن بعض المحققين يستفز القارئ بملاحظاته التي يظهر نفسه فيها وكأنه من أساطين العلم، وربما هو لا يعرف الكوع من البوع.

قد نتجاوز عن الزلة والزلتين؛ ولكن إن كان التحقيق غارقاً في الزلل، فهذا مما لا يمكن السكوت عنه، لذلك وللتوفيق بين ضيق وقتي وتكاسلي من جهة، وبين بيان بعض هذه الأوهام عزمت بحول الله على الإشارة إلى بعض هذه الأوهام لا جميعها.

أما إن كانت الإشارة لما في الوهم من طرافة، فلا أذكر فيها اسم المحق ولا عمله.




هذا موضوع سبق أن نشرت حلقات منه في موقع (مكتبتنا العربية) التي كنت مشرفها، قبل أن يقرر ورثة المالك حذفها بجرة قلم، ولما كنت قد احتفظت بأصول الموضوع، فقد عزمت بعد التوكل على الله تعالى على إعادة نشره، والزيادة عليه بما تيسر، ولعل الإخوان يسهمون بما لديهم لإثراء الموضوع.

وليس الغرض من الموضوع تصيد الأخطاء، وإنما للتنبيه عليها لتجنب الوقوع في مثلها، ناهيك عن الأوهام التي يقع فيها القراء بسبب وهم المحققين، فكان الواجب التنبيه، ولا سيما أن بعض الكتب شاع وانتشر.

وهذه الأخطاء قديمة، روى العسكري في كتابه (أخبار المصحفين): " قال أبو أحمد: وسمعت القاضي أبا بكر أحمد بن كامل يقول: حضرت بعض المشايخ من المغفلين، فقال: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن جبريل، عن الله عن رجل، قال: فنظرت فقلت: من هذا الذي يصلح أن يكون شيخ الله؟ فإذا هو قد صحفه، وإذا هو: عز وجل". أخبار المصحفين: ص63.

وفاتحة الموضوع هو تحقيق تفسير القرآن العظيم لعلم الدين السخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ الذي حققه دكتوران هما موسى علي موسى مسعود، وأشرف مُحَمَّد عبد الله القصاص، وصدر الكتاب عن دار النشر للجامعات، ودار ابن حزم، القاهرة، 1430هـ ـ 2009م.

هذا الكتاب مشحون بالخطأ والتغليس والكذب والوهم، مما يثير أعصاب القارئ، ويتعجب كيف سوغ هذان الدكتوران لأنفسهما هذه الأخطاء، وما الذي دفعهما إليه؟

ومن أخطائهما التي لا تغتفر التي عمت الكتاب تخريجهما المغلوط للأحاديث النبوية، ولكثرة هذه الأغلاط التي تكاد تكون حالة عامة سأكتفي بالتنبيه على أمرين:

الأول: يذكر السخاوي (رحمه الله تعالى) الأحاديث بالمعنى، وما يورده بلفظه الصحيح قليل، والمحققان لم يكلفا نفسيهما بالإشارة إلى هذا الأمر، ويخرجان الحديث وكأنه سالم من هذا الخلل، ويبدو أنهما إن وجدا كلمة أو عبارة من الحديث عدا الحديث مخرجاً بقضه وقضيضه، وهذا خطأ فادح، والشواهد عليه بالعشرات.

الثاني: الكذب في تخريج الأحاديث، منها على سبيل المثال، قال السخاوي:" وعن علي: بعث الله نبياً أسود، فهو ممن لم يقص خبره " ج2 ص 266.

أما تخريج المحققين للحديث فهو كالآتي: " رواه مسلم رقم (62)، واحمد في المسند (413/3) وابن ماجه رقم (3972) ".

والحديث لم يروه أي من هؤلاء العلماء قط، وهو غير موجود في هذه الكتب ولا في هذه الإحالات المذكورة.

ولكيلا أتهم بعدم الدقة، أنقل قول الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف ج3 ص222: " قوله عن علي قال: إن الله بعث نبيا أسود.

قلت رواه الطبري في تفسيره ثنا أحمد بن الحسين الترمذي ثنا آدم بن أبي إياس ثنا إسرائيل عن جابر عن عبد الله بن نجي عن علي بن أبي طالب في قوله تعالى منهم منى قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك قال بعث الله عبدا حبشيا نبيا فهو الذي لم نقصص عليك انتهى

ورواه ابن مردويه أيضا من حديث آدم بن أبي إياس به سندا ومتنا، ورواه الطبراني في معجمه الوسط عن آدم بن إياس وقال تفر به آدم.

وروى الثعلبي في تفسيره أخبرنا عبد الله بن حامد أنا أبو مُحَمَّد المزني ثنا مطين ثنا عثمان ثنا معاوية بن هشام عن شريك عن جابر عن أبي الطفيل عن علي قال كان أصحاب الأخدود نبيهم حبشي بعث نبي من الحبشة إلى قومه ثم قرأ ولقد أرسلنا رسلا من قبلك منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك قال فدعاهم فتبعه ناس فأخذوهم وخدوا لهم أخدودا من نار فمن تبع النبي رموه فيها ومن تبعهم تركوه فجاءوا بامرأة معها صبي رضيع فجزعت فقال لها الصبي مري ولا تنافقي فإنك على الحق انتهى.

وكذلك رواه ابن مردويه في سورة البروج من حديث منجاب بن الحارث ثنا طلق بن غنام عن قيس بن الربيع عن جابر عن عبد الله بن نجي عن علي قال بعث نبي من الحبش إلى قومه فذكره ".

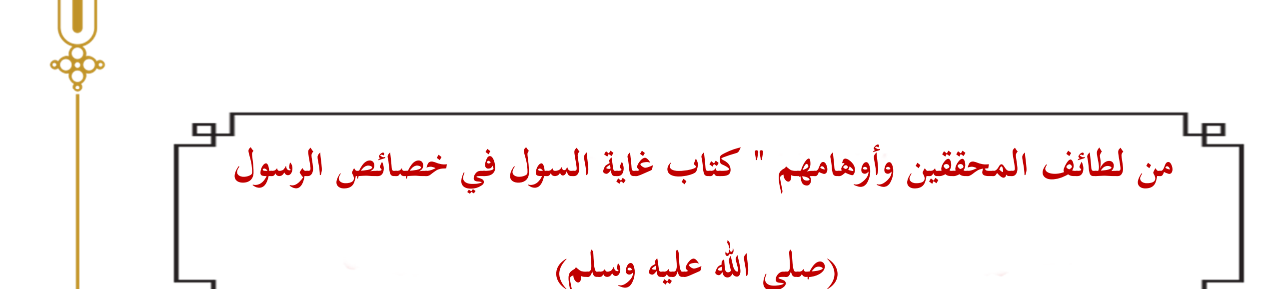
فها أنت ترى أن الحديث لم يروه مسلم ولا أحمد ولا ابن ماجه، ولا أعلم أيضاً على أي أساس رتبا رواة الحديث، فهما لم يعتمدا الوفاة، وكذا لم يعتمدا تقديم أصحاب الصحيحين وأصحاب السنن على غيرهم.

ومن أوهامهما قولهما: إن السخاوي عاش في عصري الأيوبيين والمماليك. ينظر: ج1 ص 11 -12.

وهذا خطأ؛ لأن السخاوي توفي سنة (643هـ)، في حين أن دولة المماليك أنشأت بعد وفاته في سنة (648هـ)، ولعله وهم بين علم الدين السخاوي صاحب التفسير وبين شمس الدين السخاوي المتوفى سنة (902هـ).

وهذا غيض من فيض.





من لطائف المحققين وأوهامهم " كتاب غاية السول في خصائص الرسول (صلى الله عليه وسلم)

دعتني الحاجة إلى توثيق بعض المعلومات من كتاب غاية السول في خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم، للعلامة سراج الدين أبي حفص عمر بن عليّ بن أحمد بن الملقن الشافعي المصري المتوفى سنة (804هـ)، وصدر عن دار البشائر الإسلامية، ببيروت، في سنة 1414هـ-1993م.

فوجدت أن هذا الكتاب قد ابتلي بتحقيق الدكتور عبد الله بحر الدين عبد الله، فهذا الرجل – غفر الله لنا وله–لا يعي معنى التحقيق ولا يعرف أصوله، لذلك جاء عمله ضعيفاً ركيكاً، ولو قدمه لمناقشة جامعية لكان مصيره الرفض.

وأوهامه كثيرة جداً يتسع جمعها في رسالة، ألخصها بما يأتي:

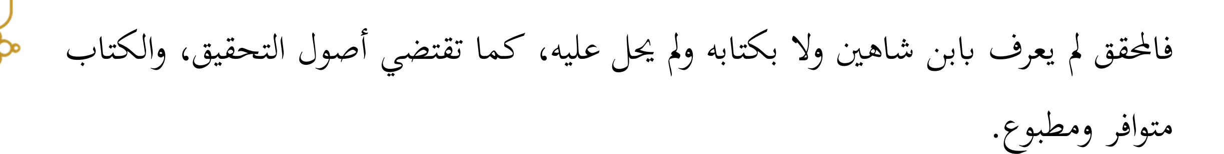
أولاً: ترك تعريف ما ينبغي التعريف به:

وتمثل هذا في إغفاله التعريف بالأعلام وبالكتب والإحالات وغيرها، لاسيما إن واجه في تعريفها بعض الصعوبة، أو كانت تحتاج إلى بذل بعض الجهد، أو أن المحق تعذر عليه معرفتها، ومن الشواهد على ذلك:

قال ابن الملقن" ورواه ابن شاهين في ناسخه ومنسوخه" (غاية السول، ص79).







فالمحقق لم يعرف بابن شاهين ولا بكتابه ولم يحل عليه، كما تقتضي أصول التحقيق، والكتاب متوافر ومطبوع.

استدل ابن الملقن بالشعر بصدر بيت واحد فقط في كتابه (غاية السول، ص206)، وهو قول الشاعر:

قتلوا ابْنَ عفَّانَ الْخَلِيفَة مُحْرِما...

والمحقق ترك تخريج هذا البيت وكأنه لم يكن، وهذه من أبسط واجبات التحقيق، والبيت للراعي النميري، وهو في ديوانه، ص144.

ومن الشواهد أيضًا قول ابن الملقن: "صاحب الفصول من الحنابلة" (غاية السول، ص86).

فلم يعرف المحقق بالكتاب ولا بمؤلفه، واسم الكتاب (الفصول في فروع الفقه الحنبلي)، لأبي الوفا الحنبلي، علي بن عقيل بن مُحَمَّد بن عقيل البغدادي (ت513هـ/1199م).

وقال ابن الملقن: "وفي عيون المسائل من لا وارث بماله". (غاية السول، ص 171).

تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة كتب باسم (عيون المسائل) أحدهما هذا، والآخر لأبي الليث السمرقندي الحنفي، والآخر للقاضي عبد الوهاب المالكي، إلا أن محقق الكتاب أغفل التعريف بالكتاب، وهذا الكتاب ألفه أبو بكر الفارسي، أحمد بن الحسن بن سهل(ت350هـ/961م).

وقال ابن الملقن: " وَفِي رِعَايَة الْحَنَابِلَة إِلَى أَن نزل ؟لَا يحل لَك النِّسَاء من بعد؟ فَتكون ناسخة". (غاية السول، ص 191).




فلم يعرف المحقق بالكتاب ولا بمؤلفه، وهو أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النمري الحراني الحنبلي (ت695هـ/1261م)، مؤلف كتاب: (الرعاية الصغرى في الفقه على مذهب الإمام أحمد).

وقال ابن الملقن: " وعن رواية الشيخ أبي علي أن ذلك كان مكروهاً لا محرماً". (غاية السول، ص140).

والمحقق لم يعرف بالشيخ أبي علي، وأغفل عنه، وهو أبو علي الحسين بن شعيب المروزي السنجي (ت427هـ/1036م).

ثانيًا: الأخطاء في التعريف:

وقع المحقق في كثير من الأخطاء، عند تعريفه لما ينبغي تعريفه في الكتاب، ومن ذلك:

قال ابن الملقن: " إن جعلنا على الفور فيمتد بامتداد المجلس أم يعتبر الفورية المعتبرة في الإيجاب والقبول فيه حكاهما الرافعي عن الهروي". (غاية السول، ص ص118).

ويبدو أن المحقق لا يعرف غير الهروي صحاب كتاب الغريبين فعرفه على أنه هو بقوله: " هو الإمام الجليل أحمد بن مُحَمَّد ... صاحب الغريبين".

وهذا خطأ، فلو رجع المحقق إلى الرافعي لتبين به أن المقصود هو أبو سعد الهروي، وليس الهروي اللغوي، إذ قال الرافعي: "فإن جعلناه على الفور، فيمتد بامتداد المجلس، والمعتبر ما يعد جوابا في العرف. حكى القاضي أبو سعيد الهروي فيه وجهين". العزيز شرح الوجيز: 435/7.

وقال ابن الملقن: " قصَّة الْعَسَل الَّذِي شربه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فِي بَيت زَيْنَب بنت جحش وتواطأت عَائِشَة وَحَفْصَة على أَن يَقُولَا لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام إِنَّا نجد مِنْك ريح مَغَافِير

فحرمه النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم على نَفسه وَنزل فيهمَا {إِن تَتُوبَا إِلَى الله فقد صغت قُلُوبكُمَا}، كَمَا أخرج فِي الصَّحِيح من حَدِيث عَائِشَة رَضِي الله عَنْهَا، والمغافير بالغين المعجمة: صمغ حلو كالناطف له رائحة كريهة". (غاية السول، ص 112).

أما المحقق فقد عرفه تعريفا عجيباً بقوله: "حلوى شامية تشبه الدبس؛ ولكنه أبيض"، ولم يسأل نفسه كيف وصلت هذه الحلوى الشامية إلى بيت النبي (صلى الله عليه وسلم)!

ثالثاً: التصحيف والتحريف:

إن قراءة النص المحقق قراءة صحيحة، هي من صلب التحقيق، وعلى المحقق أن يستعين بالأدوات المتاحة لضمان صحة القراءة، ومن شواهد تحريف المحقق:

جاء في (غاية السول، ص224): " ولأنهن أزواجه في الجنة كما رأيته في (الخصال) للخصاف من أصحابنا".

والمحقق لم يجد بين يديه من الأعلام من يحمل نسبة الخصاف، إلا الخصاف الحنفي، فعرف به، فقال: " الخصاف: هو الشيخ أحمد بن عمر أبو بكر الشيباني"، له ذكر في مفتاح السعادة".

وكتاب (مفتاح السعادة) يشير إلى أن الخصاف حنفي المذهب، وأنه ليس بين مؤلفاته كتاب (الخصال).

وهذا يتعارض مع قول ابن الملقن: (من أصحابنا)، أي: الشافعية، فلما عجز المحقق عن إثبات ذلك أبهم مذهب الخصاف، واكتفى بذكر اسمه، ولم يذكر كتابه.

والصحيح أنه الخفاف وليس الخصاف.

والغريب أن المحقق ذكر اسم هذا المؤلف واسم الكتاب في موضع سابق، إذ قال ابن الملقن: "ورأيت في كتاب (الأقسام والخصال) لأبي بكر الخفاف من قدماء أصحابنا"، غاية السول، ص114.

وقد عرف المحقق في موضعه بالمؤلف؛ ولكنه أخطأ في قراءته الثانية، ولو تأمل قول ابن الملقن: "من أصحابنا"، لانتفى عنه هذا الوهم.

جاء في (غاية السول، ص81): " وفي ذهني أن القرافي المالكي ادعى وجوبه عليه في الحضر دون السفر وهو كما ظننت فإنه قال فعل الوتر في السفر على الراحلة والوتر لم يكن واجبا عليه إلا في الحضر صرح به في شرح المحصول وشرح التنقية".

وهنا عدة أخطاء، فالمحقق لم يعرف بالكتابين الواردين (شرح المحصول وشرح التنقية)، ولم يحل إليهما، وأخطأ في القراءة أيضًا.

والكتاب الأول: هو نفائس الأصول في شرح المحصول للإمام القرافي.

أما الكتاب الثاني: شرح التنقية، فلا وجود لهذا الكتاب، والمحقق أخطأ في قراءته، والصحيح هو شرح تنقيح الفصول في اختيار المحصول في الأصول، يؤيد هذا قول الإسنوي: " والقرافي في (شرح المحصول) و (شرح التنقيح) ..." الهداية إلى أوهام الكفاية: 20/ 142.

وذكر ابن الملقن حديثين بسنده أحدهما عن الذهبي، والآخر عن الخطيب البغدادي:

أما حديث الذهبي، هو: "وقد وقع لنا من حديث عمر بطريق آخر غير ما سلف فلنذكره بالإسناد على عادة الحفاظ الثقات: أنبأنا به الذهبي، أنا أحمد بن سلام إجازة، عن مسعود بن أبي منصور، أنا أبو علي المقرئ، أنا أبو نعيم، أنا أبو جعفر الحضرمي، أنا عباد بن زياد،

أنا يونس بن أبي يعفور، عن أبيه سمعت ابن عمر قال سمعت عمر يقول...) (غاية السول، ص279-280).

وقع المحقق في ترجمة رواة الحديث بعدة أخطاء، وهي:

أحمد بن سلام: والصحيح (سلامة) فجاءت ترجمته له مغلوطة، فقال المحقق: أحمد بن سلامة بن عبيد الله بن مخلد الكوفي أبو العباس الرطبي (يقصد القرطبي)، أخذ عن الشيخين أبي إسحاق وابن الصباغ (ت757هـ)" انتهى.

وهذا خطأ، فالشخص المذكور ليس من شيوخ الذهبي، فلم يذكره في معجم شيوخه، كما أنه مات بعد الذهبي بعشر سنين. والصحيح أنه أحمد بن أبي الخير سلامة بن إبراهيم، أبو العبَّاس الدِّمشقي الحدّاد الحنبلي، (ت678هـ/1279م). روى عنه الذهبي والحافظ المزي. ينظر: معجم الشيوخ للذهبي: 44/1؛ العبر: 288/4؛ المعين في طبقات المحدثين: 216؛ تاريخ الإسلام: 357/15؛ المقصد الأرشد: 103/1.

ولم يسأل المحقق نفسه كيف يروى احمد بن سلام المتوفى سنة (757هـ) عن شيخه مسعود الذي ذكر المحقق أنه توفي سنة (594هـ)، أي: بين الشيخ والتلميذ (163) سنة!

ووهم المحقق في عباد بن زياد: فظنه عباد بن زياد بن أبي سفيان، أخو عبيد الله بن زياد بن أبيه، وهذا ليس له إلا حديث واحد في الوضوء.

والصحيح أنه عبادة بن زياد الأسدي، الكوفي (ت231هـ).

أما حديث الخطيب، فقال: "قرأت على الشيخ الإمام صلاح الدين أبي المحاسن يوسف بن أحمد بن عبيد الله بن جبريل الموقع أنا أبو الفرج الحراني قراءة عليه أنا أبو حامد عبد الله بن بن

مسلم بن حوالي قراءة عليه أنا أبو منصور القزاز أنا الحافظ أبو بكر الخطيب أنا الحسن بن أبي بكر بن شاذان ثنا أبو الحسن عبد الرحمن بن نصر الشاعر ثنا أبو عمر الآسي بمصر ثنا دينار مولى أنس". (غاية السول، ص307 –308).

قال المحقق عن يوسف بن أحمد بن عبيد الله بن جبريل الموقع: " ما رابت له ترجمة حتى الآن بعد الاحتفاء".

والغريب أن من مصادر المحقق كتاب (الدرر الكامنة) ذكره في مصادره بالتسلسل (80). وقد ترجم له ابن حجر في الدرر الكامنة، ج 6، ص 217.

أما أبو الفرج الحراني، فقد قال المحقق: " لم أر له ترجمة"، علماً أن ابن الملقن ذكره في مؤلفاته الأخرى وذكر اسمه الكامل ورواية الموقع عنه. ينظر: المقنع في علوم الحديث، ج 2، ص 675.

أما أبو حامد عبد الله بن مسلم بن حوالي، فقد قال المحقق: لم اعثر عليه أيضا".

وسبب هذا الوهم هو الخطأ في قراءة الاسم، فهو ليس حوالي بل جوالق، وهو عبد الله بن مسلم بن ثابت بن زيد بن النخاس، أبو حامد بن أبي عبد الله بن جوالق الوكيل، (ت 600 هـ/1203 م). ينظر: ابن الدبيثي، تاريخ، ج 15، ص 226؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 12، ص 1200.

أما أبو الحسن عبد الرحمن بن نصر، فالصحيح أبو الحسين.

أما أبو عمر الآسي، فقال المحقق: "لم أجد ترجمته بعد البحث والاعتناء في مظانه من كتب الرجال، والله أعلم".

ولو رجع المحقق إلى الحديث الذي رواه الخطيب في تاريخ بغداد، ج 11، ص 589، لعلم أن اسمه: أبو عمير الأنسي، وليس أبا عمر الآسي.

وهو عبد الكبير بن مُحَمَّد بن عبد الله بن حفص بن هشام بن زيد بن أنس، أبو عمير الأنصاري البخاري الأنسي البصري (ت 507 هـ/1113 م)، كما في ذخيرة، ج 4، ص 2286؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 6، ص 977.

إن أصول التحقيق تقتضي رجوع المحقق إلى سند الأحاديث المروية للتأكد من صحة الأعلام الواردة، وصحة رواية التلميذ عن شيخه.

والله أعلم، وهو الهادي إلى سواء السبيل.






بعض الملاحظات التي تتعلق بعدد من التحقيقات

أولاً: من الطرائف ما جاء في تحقيق أحد النصوص

روى الإمام أحمد عن ابن تيمية، رديف النبي صلى الله عليه وسلم، قال: عثر النبي صلى الله عليه وسلم، فقلت: تعس الشيطان.

فراح المحقق يعرف بالإمام ابن تيمية، وخرج الحديث من مسند الإمام أحمد.

ولا أدرى كيف لم يسأل نفسه: كيف يروي أحمد المتوفى سنة (241هـ) عن ابن تيمية المتوفى سنة (728هـ)؟

ثم كيف صار ابن تيمية رديفاً للنبي صلَّى الله عليه وسلم؟

هذا وهم المحقق. والصحيح ابن تميمة.

أما وهم المؤلف صاحب المخطوط، فقد أطاح بعدد من الكلمات التي لم يتنبه لها المحقق، ونص أحمد كالآتي: (عن أبي تميمة، عن رجل، عن رديف النبي صلى الله عليه وسلم، قال: عثر بالنبي صلى الله عليه وسلم حماره، فقلت: تعس الشيطان).

فقد أطاح بكلمة (عن رجل عن)

وجعل الذي عثر هو النبي صلَّى الله عليه وسلم .



ثانيًا: طالعت كتاباً باسم شرح القوشجى على تجريد العقائد للطوسي، مبحث الإلهيات)، تحقيق صابر أبا زيد، وتقديم عبد الفتاح فؤاد، وصدر عن دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، المنصورة ـ مصر، 2003م.

هذا التحقيق جمع عدداً من الأخطاء ألخصها بما يأتي:

1 ـ عدم اهتداء المحقق إلى معاني بعض الرموز التي كان يستخدمها الناسخون، فمن المعلوم أن النساخ كانوا يستخدمون رموزاً للاختصار مثل رح: رحمه الله، ح: حينئذ.

2 ـ الخطأ في قراءة بعض الألفاظ من ذلك (دفع الضر) إذ كتبها (وقع الضر).

وقوله: وقد يحرم عند ارتكاب المنهيات كالغضب والسرقة والربا.

ولم نسمع بأن الغضب يعامل معاملة السرقة والربا، والصحيح هو الغصب!

3 ـ لم يميز المحقق بين كلام القوشجي من كلام الطوسي، ولم يقسم الكتاب على حسب الموضوعات، إذ تداخلت عنده الموضوعات في حين أن النسخة الخطية التي اطلعت عليها قد راعت هذا التقسيم إلى حد ما.

4 ـ لم يكلف نفسه بتوثيق الإحالات.

5 ـ ورد في الكتاب: عبد الله بن سعد القطان رئيس الكلابية.

وقال المحقق أنه لم يهتد إليه.

وهو لم يهتد إليه لأنه لم يكلف نفسه التحري والبحث، وافتراض أن هناك خطأ من الناسخ، أو أنه تحرى عن الاسم كاملا، والصحيح هو عبد الله بن سعيد بن كلاب، أبو محمَّد القطان:

متكلم يقال له " ابن كلاب ". وكلاب بضم الكاف وتشديد اللام، قيل: لقب بها لأنه كان يجتذب الناس إلى معتقده إذا ناظر عليه كما يجتذب الكلاب الشيء. له كتب منها " الصفات " و " خلق الأفعال " و " الرد على المعتزلة ". توفي سنة (ت245 هـ)

5. هناك نصوص مفقودة لم يشر إليها المحقق مع أنها موجودة في طبعات أخرى للكتاب.

ثالثاً: هناك أوهام لا يكاد يسلم منها أحد، قد يقع بها كبار المحققين، وهذه ليست مثلبة بحقهم، فقد يكون سببها السهو أو الغفلة التي تعرض للعقل البشري.

وبعض هذه الأوهام سببها صعوبة قراءة المخطوط إذ قد تكون بعض الكلمات مطموسة، أو مخرومة، أو أنها كتبت بشكل سيء أو نسى الناسخ إعجامها وغير ذلك من أسباب تجعل القراءة صعبة للغاية، والمشكلة إن كان للمخطوط نسخة واحدة، أو أن العبارة ساقطة من النسخة الثانية أو غير واضحة هي الأخرى.

هنا لا يملك المحقق إلا أن يخمن او يحزر الكلمة او العبارة الصحيحة أو أن يرجع إلى مصادر المؤلف للتأكد من العبارة إن وجدت.

وهنا تنفع ثقافة المحقق وموسوعيته أحيانا في حل هذا الإشكال، وأحيانا لا ينفع معها شيء.

رابعًا: طالعت تحقيقا ورد فيه العبارة الآتية (المزفت والمقير).

وشرح المحقق اللفظتين بأن المزفت ما يطلى بالزفت والمقير ما يطلى بالقار أو بالقير.

والحقيقة أن المعنى هو هو لا فرق بين الاثنين.



ولما رجعت إلى المخطوط وجدت أن الحرف الأول من كلمة (المقير) غير واضح، فاجتهد المحقق أنه حرف الميم؛ ولكن الصحيح أنه حرف النون أي النقير، وقد ورد هذا اللفظ في حديث نبوي صحيح؛ ولكن المحقق لم يكن ذا باع في الحديث النبوي الشريف فغفل عنه.

والنقير إناء أو كأس ينقر من الخشب.

وفي التحقيق نفسه كتب مسير الماء، والمسير غير معهود للماء، بل الصحيح المسيل.

ولما كان الحرف الأخير من الكلمة مطموساً تصور المحقق أن الحرف هو الراء لا اللام.

خامساً: طالعت تحقيقاً لشرح مختصر الطحاوي للإمام الجصاص لمجموعة من الطلبة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة أم القرى بالسعودية.

الكتاب في الفقه الحنفي.

وهذه ملاحظة سريعة من تقليبي لصفحات الكتاب:

إن المحققين الكرام يخرجون الأقوال الفقهية أحياناً بالإحالة إلى كتاب المغني لابن قدامة، أو إلى كتاب المجموع للنووي، مع أن المؤلف ينقل أقوال أئمة مذهبه.

وههنا وقع المحققون بخطأ مركب:

الأول: أن الجصاص متقدم على هؤلاء بزمن كثير، فالأولى أن توثق أقواله من سابقيه لا من لاحقيه.

الثاني: أن توثق أقواله من كتب الفقه الحنفي لا من كتب الفقه الحنبلي أو الشافعي.

الأمر الآخر يذكر المؤلف قولاً ويصفه بأنه متفق عليه أو عليه الإجماع.

ويعتقد المحققون أن هذا الأمر متفق عليه بين المذاهب أو مجمع عليه، وهنا إشكال، فالمؤلف قد يقصد اتفاق فقهاء المذهب الحنفي، وهذا الغالب في اصطلاح فقهاء المذاهب عندما يصفون أمراً بأنه متفق عليه، فهم يقصدون في الغالب اتفاق فقهاء المذاهب.

لذلك كان واجباً تعيين نوع هذا الاتفاق.

سادسًا: هذه ملاحظة عامة: بعض من يتصدى للتحقيق ينتقون كتباً تخالف عقيدتهم أو مذهبهم أو ميولهم، والأحرى أن يحقق هذه الكتب من يوافق المؤلف في عقديته أو مذهبه أو ميوله، أو على أقل تقدير يلتزم جانب الحياد، ولا يحاول فرض آراءه على القراء، فالقارئ غير ملزم لسماع آراء المحقق سواء أكان متضلعاً في العلوم أم مبتدأً فيها؛ لأن غرض التحقيق هو إخراج نص مقروء كما أراده المؤلف لا كما أراده المحقق.




من طرائف المحققين وأوهامهم "مأساة البعير!"

من الأخطاء القاتلة ما قرأته في كتاب المنهاج في شعب الإيمان، طبعة دار الفكر 1979م ما جاء في الجزء الثالث الصفحة 299 النص الآتي:

لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ألف صبيًا فإذا انصرف من صلاة الفجر دخل عليه فمازحه ساعة حتى يضحك ثم يخرج. فدخل عليه يومًا وهو يبكي، فقال: (ما لصبيكم يبكي، فقد بعيرًا له. قال يا أبا عمر، ما فعل البعير، فجعل يرددها عليه حتى ضحك. انتهى.

يقول فقد بعيرا؟

هل سمعتم في حياتكم أن صبياً يلعب ببعير وعندما يفقده يبكي؟ هل هذا الصبي من العماليق؟

وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يا أبا عمر ما فعل البعير؟

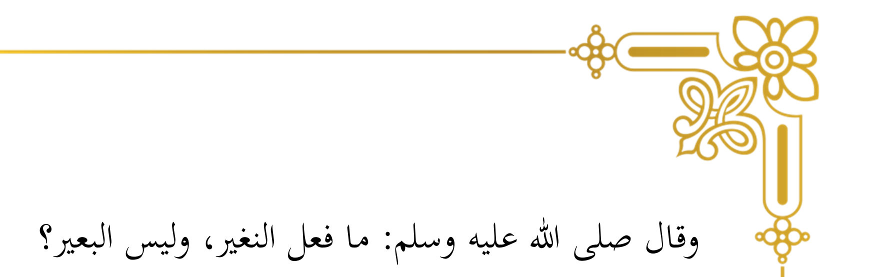
وسبب هذه المهزلة عدم إجادة المحقق قراءة النص.

ولو بذل جهدا أدنى من اليسير لعلم أن النص هو كالآتي:

(ما لصبيكم يبكي، فقد نغيراً له. قال يا أبا عمير، ما فعل النغير، فجعل يرددها عليه حتى ضحك).

فالمفقود هو النغير وهو طائر البلبل وليس البعير، وكنية الصبي أبو عمير وليس أبا عمر





وقال صلى الله عليه وسلم: ما فعل النغير، وليس البعير؟

وقد ورد هذا في حديث متفق عليه عن أنس رضي الله عنه.

عن أنس بن مالك (رضي الله عنه)، قال: كان النبي (صلى الله عليه وسلم) أحسن الناس خلقاً، وكان لي أخ يقال له أبو عمير –قال: أحسبه –فطيماً، وكان إذا جاء قال: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ» نغر كان يلعب به.

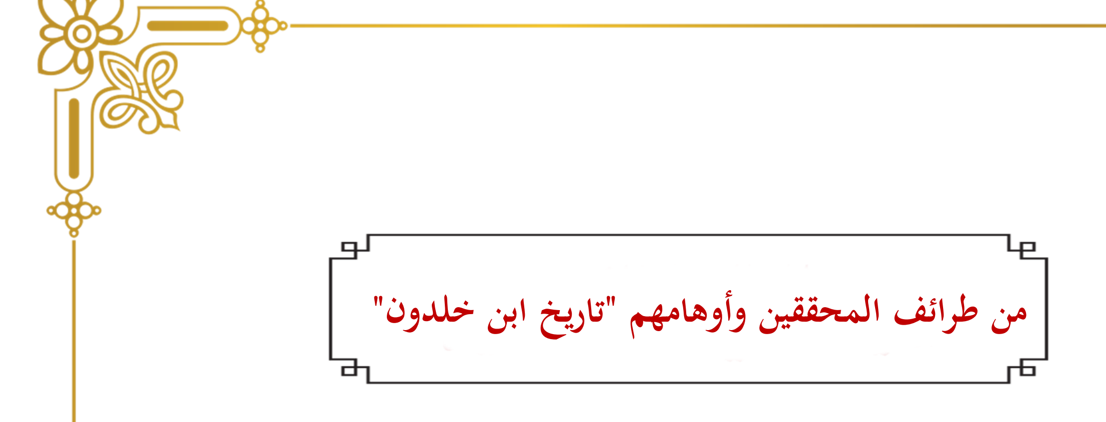
متفق عليه. صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس، 30/8، رقم (6129)، باب الكنية للصبي قبل أن يولد للرجل، 45/8، رقم (6203)؛ صحيح مسلم: كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله إلى صالح يحنكه، 1692/3، رقم (2150). واللفظ للبخاري.

زيادة على أن قوله: لما روى عن عائشة خطأ، والصيح ما روي عن عائشة.

فسبحان من غير النغير إلى البعير.







من طرائف المحققين وأوهامهم "تاريخ ابن خلدون"

صدر كتاب تاريخ ابن خلدون، الذي يحمل عنوان: (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، للعلامة عبد الرحمن بن مُحَّد بن خلدون الحضرمي الإشبيلي (ت808هـ)، وقد صدر الكتاب محققا عن طبعة دار الفكر، وصدر محققاً أيضًا عن دار إحياء التراث، وقد اشتملتا على الأخطاء نفسها، وقد صدرت طبعات كثيرة للكتاب.

ومن أجل توثيق بعض النصوص رجعت إلى الجزء السادس من كتاب تاريخ ابن خلدون، ففي الصفحات القليلة التي طالعتها تبين ما يأتي:

جاء في الجزء السادس ص 203 ما نصه: وأحفظ مدينة واشين [4] للتحصّن بها سفح الجبل.

وعلق المحقق في الهامش:

[4] وفي نسخة أخرى: أشير.

لم يتعب المحقق نفسه وهو يحقق مثل هذا السفر العظيم أن يتأكد من اسم المدينة، ولم يعلم أن ما في النسخ الأخرى هو الصحيح، وأشير مدينة تاريخية معروفة في الجزائر.

وفي الجزء السادس ص 204 أي في الصفحة اللاحقة جاء ما يأتي: ومدينة مليانة بالعدوة الشرقية من شلف، ومدينة لمدونة [1]

وعلق المحقق في الهامش [1] بما يأتي: وفي النسخة الباريسية لمدرية، وفي النسخة التونسية: لمدية.

وفي فهارس الكتاب ذكر المدنية كالآتي: لمدونة (لمدرية) (7) 204!

ويلحظ أنه استبعد مدينة المدية واقتصر على (لمدونة) و(لمدرية)، ناهيك عن أن رقم الجزء الذي أحال عليه غير صحيح، وأن اسم المدينة الذي كتب غير صحيح أيضًا.

ولم يحسم الأمر في هذا الخلاف ولم يبين الصواب.

والعجب من الأستاذ مبارك الميلي في كتابه (تاريخ الجزائر في القديم والحديث) ذكر نص ابن خلدون وقال: "وذكر ابن خلدون منها لمدونة ولها مدينة بهذا الاسم. ولعلها لمدية، وأهلها إلى اليوم ينسبون إليها بلفظ لمداني". ج1 ص 103.

فهو الآخر لم يحسم الأمر مع أن ما جاء في النسخة التونسية هو الصحيح، فالمدية مدينة جزائرية معروفة، ولا علم لي بمدينة جزائرية باسم لمدونة.

وفي الصفحة نفسها من تاريخ ابن خلدون جاء: ولما ظهر يعلى بن مُحَّد النفزي [2]

وعلق المحقق عليها بما يأتي:

[2] وفي نسخة أخرى: ولما قتل يعلى بن مُحَّد اليفربي.

وكذلك ورد في ص 206 من الجزء المذكور: جعل ملوكهم أمامه مثل بني يعلى بن مُحَّد النفزيّ [2]

وعلق المحقق بما يأتي:

[2] وفي نسخة أخرى: اليفربي.

ولم يبين ما هو الصواب في اسمه على الأقل أهو النفزي أم اليفربي.



والغريب أن المحقق ذكره أكثر من مرة باسم اليفرني في أربعة مواضع سابقة، وفي ثلاثة لاحقة منها قول ابن خلدون: يعلى بن مُحَمَّد أمير بني يفرن.

وهذا النص يزيل أدنى لبس أو وهم.

وفي الصفحة نفسها جاء: "وولّاه أمر إفريقية ما عدا أصهلية كانت لبني أبي الحسين الكلبي".

ولا اعرف ما هي أصهلية، ولا كلف المحقق نفسه بتعريفها.

طبعا لا وجود لمدنية اسمها اصهلية، وإنما هي صقلية.

والأنكى من ذلك أن طبعة دار إحياء التراث اشتملت على الخطأ نفسه، ولا أدري من ينقل على من؟

وفي الصفحة نفسها قال: " وأجمع غزو المغرب فغزاه في جموع صنهاجة ومخلّف كتامة ".

ولم يبين كلمة (مخلف كتامة)، وذكر بعض الباحثين أنها الأقلية التي بقيت في الجزائر في المدة التي انتقلت قبيلة كتامة مع الفاطميين إلى المشرق.

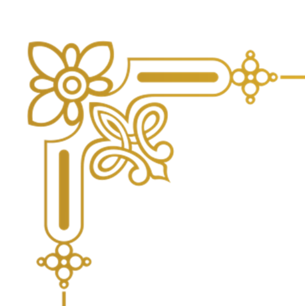
ويشوش عليه أن ابن الأثير ذكر مشاركة صنهاجة وكتامة في القتال إلى جانب بلكين، ولكنه لم يذكر كلمة مخلف، وأن هذه الزيادة (مخلف) انفرد بها ابن خلدون في هذا الموضع فقط.

كما أن السلاوي في الاستقصا قال: "في جموع صنهاجة وكتامة". ج1 ص 182

فمن واجبات المحقق أن يزيل اللبس عن العبارات.

وفي الصفحة 207 قال: "ووصل بلكّين إلى تيطاوير وتسنّم هضابها".

لم يبين المحقق ما هي تيطاوير؟



والصحيح أنها تيطاوين، اي تطوان.

وهذا يبين عدم صحة قراءة النص، إذ اشتبه على المحقق حرف النون وظنه راءً.

يتحدث ابن خلدون عن المنصور بن بلكين فيقول في الصفحة 207:

" وعقد لأخيه أبي البهار".

فهل كان أبو البهار أخاً للمنصور بن بلكين؟

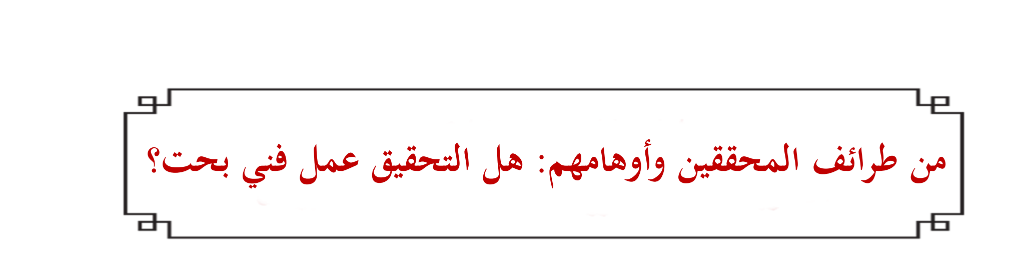
بالقطع لا، إنما كان عمًا للمنصور كما في الكامل في التاريخ لابن الأثير: 432/7، وفي الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: 266، بل في تاريخ ابن خلدون نفسه: 227/6.

ولما كان قصدي هو تقديم الأمثلة، فسأكتفي بما ذكرته عن هذا الكتاب العظيم.

والحقيقة أن الأخطاء في تاريخ ابن خلدون بطبعتيه كثيرة جداً ولا سيما في أسماء الأعلام، مما يقتضي إعادة تحقيقه من جديد.







هذا سؤال وجهه لي أحد الأفاضل، هل التحقيق عمل فني بحت؟ أي أن تحقيق المخطوطات عمل يخلو من الإبداع أو المهارة.

وقبل أن أجيب عن هذا السؤال، أود الإشارة إلى بعض الأمور:

الأمر الأول: قد يجد بعض الأشخاص الذين لم يمارسوا غير التحقيق حرجاً من الإجابة، أما من جمع بينه وبين الكتابة فلا يجد فيه أي غضاضة أو حرج.

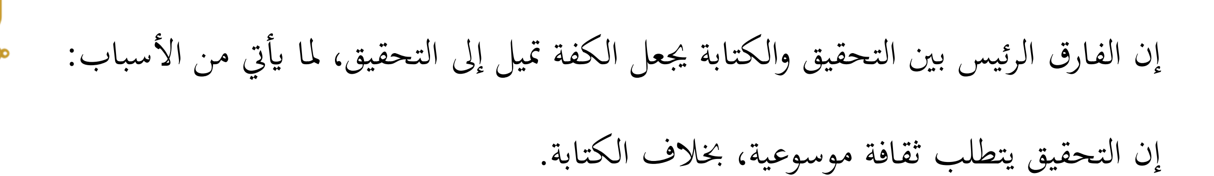
الأمر الثاني: قد يكون التحقيق عملاً فنياً؛ ولكن أيهما أهم الكتابة أم التحقيق؟

لو جمعنا كل الأطاريح والرسائل التي كتبت في تفسير القرآن الكريم وعلومه في الخمسين سنة الأخيرة، أهي أفضل أم تفسير الطبري مثلاً؟

ولو جمعنا كل الأطاريح والرسائل التي كتبت في الحديث الشريف وعلومه في الخمسين سنة الأخيرة، أهي أفضل أم صحيح البخاري مثلاً؟

وهكذا في جميع العلوم، فإن الجواب بلا شك سيكون: تفسير الطبري، وصحيح البخاري ونحوهما أفضل من جميع الأطاريح والرسائل التي كتبت.

وهذا يبين أهمية التحقيق في مقابل الكتابة، وكفى بهذا فخراً، فالتحقيق رغيف خبز، والكتابة قالب حلوى، فالبرامج التلفزيونية لا تعرض البرامج الخاصة بالخبز، ولكنها تعرض البرامج الكثيرة عن عمل الحلوى وإعداد الأكلات المختلفة التي لا ترقى إلى أهمية الخبز.



إن الفارق الرئيس بين التحقيق والكتابة يجعل الكفة تميل إلى التحقيق، لما يأتي من الأسباب:

إن التحقيق يتطلب ثقافة موسوعية، بخلاف الكتابة.

إن المحقق مسير، فهو مضطر إلى تعريف وبيان ما كتبه المؤلف، أما الكاتب، فهو مخير، يتخير ما يريده هو ويتجنب ما لا يريده أو ما لا يهواه.

ولنعد إلى السؤال: هل التحقيق عمل فني بحت؟

والجواب عن هذا أن التحقيق قد يكون عملاً فنياً، وقد يكون عملاً إبداعياً، شأنه شأن الكتابة، فبعض الكتابات أو أغلبها نسخ ولصق، لا ترى فيها أي وجه من وجوه الإبداع ولا تشم فيها ريحه أصلاً.

واسمحوا لي أن أتي بشاهد على ما أقول من دون ذكر اسم المحقق أو الكتاب الذي حققه.

في أحد الكتب المحققة والمقدمة لنيل أطروحة الدكتوراه، جاء النص الآتي: وفي دعوى الحناء يشترط أن يقول حناء برك أو حناء شودة أو كوفته.

فعرف الأخ الدكتور المحقق المصطلحات التي راجعها وناقشه فيها خمسة من كبار المحققين بقوله:

برك: كسر أوله وإسكان ثانيه على وزن فعل، وهو في أقاصي هجر إلا أنه منضاف إليها وهو برك الغماد.

شودة: لم أقف على معناها. ولعلها شنودة، وهي قرية من قرى مصر.

كوفته: أي كوفية.



ولما تأملت النص، وجدت أن المحقق والمناقشين قد جانبهم الصواب، فالمؤلف استعمل عبارات فارسية قديمة لوصف الحناء، والصحيح كالآتي:

برك: معناها: الحناء الورق.

شودة: معناها الحناء المسحوقة.

كوفته: معناها الحناء المدقوقة.

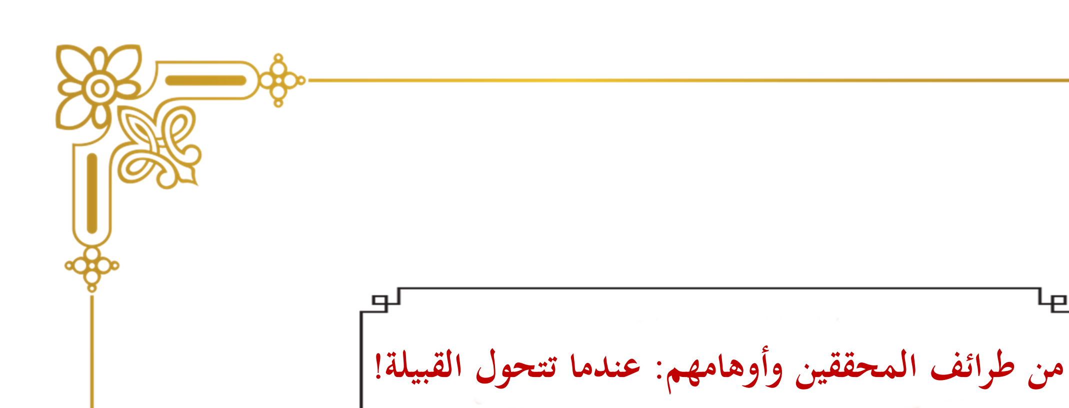
وآخر قرأ النص كالآتي: وما يخرج من النقاطات والدماميل والقروح ونحوها.

فظن أن النقاطات هي جمع النقط.

والصحيح أنها النفاطات، مأخوذة من التنفط وهو التقرح، وهو الذي يصير في اليد من العمل بفأس، أو نحوها، ويصير كالقبة فيه ماء قليل.

والخلاصة: أن التحقيق شأنه شان الكتابة، ففيهما المبدع وفيهما غير ذلك.





من طرائف المحققين وأوهامهم: عندما تتحول القبيلة!

في الجزء 3 ص 502 من كتاب الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، الصادر عن دار الكتب العلمية، وفي الجزء 3 ص 619 من النسخة الصادرة عن دار الجيل، والجزء 5 ص 560 من النسخة الصادرة عن دار هجر، جاء النص الآتي:

(عباد بن نهيك الأنصاريّ الخطميّ. ذكر أبو عمر أنه الّذي أخبر قومه بأن القبيلة «6» قد حوّلت.

قلت: وقد تقدّم هذا في ترجمة عباد بن بشر بن قيظي).

وجاء في الهامش قول المحققين:

(6) في أ: القبلة.

وجاء في ج3 ص 503 من طبعة دار الكتب العلمية، والجزء 3 ص 620 من طبعة دار الجيل، والجزء 5 ص 561 من طبعة دار هجر: النص الآتي:

(عبّاد بن وهب الأنصاريّ.

يقال: إنه الّذي أخبر قومه بأن القبلة قد تحوّلت. والمحفوظ في ذلك عباد بن بشر ابن قيظي).

والسؤال المطروح هنا:

كيف تحولت القبيلة، مع أن الحديث عن تحول القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة؟




وما يلحظ هنا سلسلة الأوهام الآتية:

1 –أن هذا الخطأ ورد في طبعة دار الجيل، وكذا في طبعة دار الكتب العلمية التي تلتها بعد ثلاث سنوات، وفي طبعة دار هجر التي تلتها بعد سبع عشرة سنة، ولم ينتبه المحققون لهذا الخطأ، ويبدو أن بعضهم ينقل عن بعض من دون تدقيق أو تمحيص.

2 –لقد ورد الصواب في النسخة الأصلية (أ) ولكنهم ضربوا عن هذا في عرض الحائط.

3 –والأدهى من ذلك أن المحققين أشارا إلى موضع ورود الترجمة في الاستيعاب وأسد الغابة بقولهما: (أسد الغابة ت 2783، الاستيعاب ت 1376).

والذي في هذين الكتابين هو لفظ (القبلة).

4 –لم يتنبه المحققان ولا محقق دار الجيل أو دار الهجر قبلهم إلى تباين لفظ (القبلة) و (القبيلة) عند ترجمة العلمين (عباد بن نهيك) و(عبّاد بن وهب)، فلا أدري بعد هذا ما هو دور المحقق؟

ما أردت بيانه هنا أن إصرار بعض المشتغلين بالتحقيق بإثبات ما في النسخة الأقدم في المتن أياً كان، ولو كان (كفرًا) كما في تعبير بعضهم إنما هو خطأ وانحراف عن غرض التحقيق وهدفه، بإخراج نص مقروء كما أراده المؤلف، وليس كما دونه الناسخ، وقد وقعت بسبب هذا المنهج المغلوط أوهام كثيرة بين القراء، المثقفين منهم وغير المثقفين الذين ظنوا أن ما في المتن هو الصواب، ولا سيما أن أغلب القراء لا يعنى بمطالعة الهوامش التي يتفنن بعض المحققين بإثقالها بما لا فائدة منها.



ولا يقتصر الوهم على القراء البسطاء، بل قد يتعداه إلى بعض الباحثين المشتغلين بالتأليف، وأذكر على سبيل المثال النص الآتي في أحد الكتب:

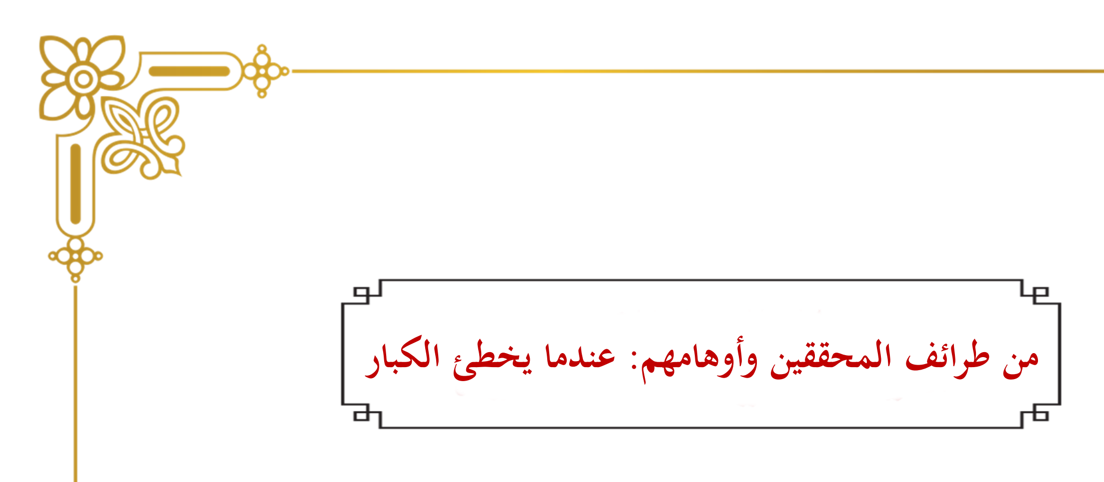
(وقال أبو سعيد الله(1) الخالق....) الخ.

واقتبس أحد الباحثين هذه العبارة ووصف المؤلف بالكفر والزندقة، وقال بما معناه أنظر إلى كفر المؤلف وكيف يذهب إلى أن أبا سعيد هو الله ... الخ ما قاله.

ولم يرجع الباحث إلى الهامش أو رجع وتغافل، إذ جاء فيه:

في نسخة (ب): هو الله.

ومع أن قصد المؤلف واضح إلا أن الباحث تصيد بالماء العكر، ولو أن المحقق أثبت كلمة (هو) لربما كفَّ هذا الباحث عن اتهامه.



من طرائف المحققين وأوهامهم: عندما يخطئ الكبار

الخطأ أو الوهم أو القصور ليس حكراً على المبتدئين، بل قد يقع فيه كبار المحققين، وبطبيعة الحال فإن هذا لا ينال من مكانتهم المرموقة، ولا يحط من شأنهم، فشعارنا كان وما زال: (أغرقها في بحر فضله).

إن القصد من هذه الملاحظات التنبه إلى أن التحقيق ليس بالأمر الهين، وأن هناك أوهام لا يسلم منها أحد، فالكمال لله تعالى وحده، لذا ينبغي أخذ الأمور بجد.

الملاحظة الأولى: صحيح البخاري.

من الملاحظات المحيرة ما جاء في تحقيق صحيح البخاري، ففي الطبعة الصادرة بتحقيق د. مصطفى ديب البغا، جاء النص الآتي:

2804 –حدثنا عبد الله بن مُحَمَّد حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا أبو إسحاق عن موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله وكان كاتبا له قال كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما فقرأته: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أيامه التي لقي فيها انتظر حتى مالت الشمس ثم قام في الناس خطيبا قال (أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية فإذا لقيتموهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف. ثم قال اللهم منزل الكتاب ومجري السحاب وهازم الأهزاب اهزمهم وانصرنا عليهم)

والغريب أن المحققين الذين أعقبوه جعلوه حديثين:

2965 –حدثنا عبد الله بن مُحَمَّد، حدثنا معاوية بن عمرو، حدثنا أبو إسحاق، عن موسى بن عقبة، عن سالم أبي النضر، مولى عمر بن عبيد الله، وكان كاتبا له، قال: كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما، فقرأته: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أيامه التي لقي فيها، انتظر حتى مالت الشمس.

2966 –ثم قام في الناس خطيبا قال: «أيها الناس، لا تتمنوا لقاء العدو، وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف»، ثم قال: «اللهم منزل الكتاب، ومجري السحاب، وهازم الأحزاب، اهزمهم وانصرنا عليهم»

وهذا الأمر تكرر في أكثر من موضع، أكتفي بهذا الشاهد، والسؤال: لم جرى تقسيم هذا الحديث على قسمين؟ مع أنه حديث واحد.

الأمر الآخر: إن المرحوم مصطفى البغا كان يذكر مواضع تكرار الحديث في صحيح البخاري، ومع جهوده في تتبع هذه الأحاديث إلا أنه فاتته أحاديث أخرى لم يشر إليها.

وكان على المحققين الآخرين أن يستوعبوا هذه الأحاديث المكررة، ولو رجعوا إلى شروح البخاري ولا سيما فتح الباري وعمدة القاري لوقفوا على هذه الأحاديث المكررة، وإلا فما الفائدة من إعادة تحقيق الكتاب وطبعه، إن لم تكن فيه لمسات تميزه من التي قبله، فالتحقيق ليس إعادة نسخ الأحاديث، وإعادة ترقيمها.

الملاحظة الثانية: جامع الأصول في أحاديث الرسول:

هذا الكتاب من تأليف ابن الأثير الجزري (ت606هـ)، وقد صدر بتحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، والتتمة بتحقيق بشير عيون.

وقع في هذا الكتاب خطأ في ذكر اسم الإمام (ابن ماجه)، فقد ذكره بلفظ (ابن ماجة)، أي بالتاء المربوطة، وهذا خطأ فهو اسم أعجمي يكتب بالهاء، شأنه شأن أي كلمة أعجمية، مثل: سيبويه، وخالويه، ودكتوراه.

وقع المحقق في أوهام منها على سبيل الاستشهاد: النص الآتي في جامع الأصول (2/ 568)

(خ م د) أبو النصر سَالِمٌ (1) مَوْلَى عمر بن عبيد الله... الخ.

جاءت ترجمة المحقق كالآتي:

[1] هو سالم بن أبي أمية التيمي أبو النضر المدني: مولى عمر بن عبيد الله التيمي، والد: بردان. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة ثبت، مات في خلافة مروان بن مُحَمَّد سنة تسع وعشرين ومائة. " تهذيب ".

فيلاحظ أنه أثبت الكنية في المتن (النصر) وفي الهامش (النضر)، وما في الهامش هو الصحيح، فكان عليه أن يصحح ذلك أو أن يشير إلى الصواب.

والملاحظة الأخرى: أنه عند تخريجه لأحاديث البخاري لم يكن يرتبها بحسب تسلسلها في الصحيح، ومن شواهد ذلك قول المحقق:

البخاري 6 / 28، 29 في الجهاد، باب وجوب التنفير، وباب فضل الجهاد، وباب لا هجرة بعد الفتح، وباب إثم الغادر للبر والفاجر، وفي الحج، باب فضل الحرم، وباب لا يحل القتال بمكة.

والصحيح أن يكون الترتيب كالآتي: صحيح البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب لا يحل القتال بمكة، 14/3، رقم (1834)، كتاب الجهاد، باب فضل الجهاد والسير، 15/4، رقم

(2783)، باب وجوب التنفير، 23/4، رقم (2825)، باب لا هجرة بعد الفتح، 75/4، رقم (3077)، كتاب الجزية، باب إثم الغادر للبر والفاجر، 104/4، رقم (3189).

ثالثاً: شرح أدب القاضي للخصاف

جاء في الكتاب (80/3): قد أفتى القاضي الإمام أبو عاصم.

وقد وهم المحقق: وترجم له على أنه الضحاك بن مخلد الملقب بالنبيل.

وهذا خطأ، فأبو عاصم النبيل محدث، وليس فقهياً حنيفاً، والصحيح أنه مُحَمَّد بن أحمد أبو عاصم العامري، كان قاضياً بدمشق، ومن تصانيفه: المبسوط، كما في الجواهر المضية: 2/ 30، 256، والفوائد البهية: 160.

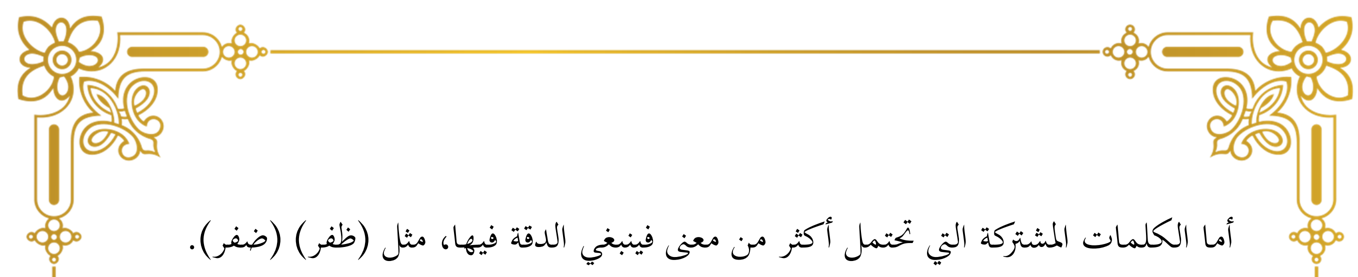
وقد جاء في الكتاب ذكر قول للإمام مالك (رحمه الله)، فعلق المحقق عليه بقوله: (تنظر أقوال مالك في كتاب تبصرة الحكام لابن فرحون المالكي).

وهذا ليس من أصول التحقيق، بل ينبغي توثيق هذا القول بعينه، فأي كتاب مالكي لا بد أن يتضمن أقوال الإمام مالك.

ويزاد على ذلك عدم تخريج بعض الأحاديث أو قصور في تخريجها.

وفي (169/3) من الكتاب وردة كلمة نفذ وفي الصفحة نفسها نفد أكثر من مرة.

ولا يمكن حمل هذا على الخطأ المطبعي؛ لأن الكلمات التي تحتمل معنيين ينبغي مراعاتها بدقة عند كتابتها، فلو كتبنا (خسين) سيعلم القارئ أن هناك خطأ مطبعي، وأن الصحيح: (حسين).



أما الكلمات المشتركة التي تحتمل أكثر من معنى فينبغي الدقة فيها، مثل (ظفر) (ضفر).

ومن الطرائف أن بعض المشهورين كتب في أحد مواقع الأنترنت (وضهر لي بعد التدبر).

فعلقت عليه بقولي: (ما علاقة السلحفاة بالموضوع)؟

فرد علي بسخرية: أي سلحفاة؟

فقلت له: إن كلمة (ضهر) معناها ظهر السلحفاة، أما (ظهر) فمن معانيها لاح لي أو تبين لي.

فجرى حذف تعليقي.

والله الهادي إلى سواء السبيل.






من طرائف المحققين وأوهامهم: طرائف مضحكة

هذه طرائف مضحكة أفادني به صديق لي من مصر:

الأولى: إن أحدهم علق على حديث قدسي ذكره المؤلف بلفظ قال تعالى: فذكر الحديث.

فقال المحقق: "لم أجد هذه الآية الكريمة في كتاب الله تعالى".

ويبدو أنه لم يسمع بالأحاديث القدسية.

الثانية: في تحقيق كتاب في الفقه الشافعي، وردت العبارة الآتية:

ولأن المرء على دين خليله كما في الخبر

الشرح: (قوله: على دين خليله) الخليل (1): من تخللت محبته القلب....

فعلق المحقق: (1) الخليل: هو ابن أحمد الفراهيدي؛ نحوي شهير....

الثالثة: قال ابن تيمية في فتاويه (182/7) ما نصه: " تنازع العلماء في قول الصاحب (1) نزلت هذه الآية ... الخ.

فعلق المحقق بقوله:

(1) الصاحب هو أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن عباس.... إلخ ترجمة الصاحب ابن عباد.

فظن أن الصاحب هو ابن عباد وإنما المقصود من الصاحب الواحد من الصحابة رضي الله عنه.




في تحقيق كتاب مغني المحتاج في شرح المنهاج –في باب الوضوء مما نصه:

وَفَرَّقَ ابْنُ شُهْبَةَ بِأَنَّ فِي مَسْأَلَةِ الْبَغَوِيِّ نَفْيَ بَعْضِ حَدَثِهِ الَّذِي رَفَعَهُ وَفِيمَا رَدَّ بِهِ الْبَاقِي غَيْرَ الْحَدَثِ الْمَرْفُوعِ(3) وَهُوَ لَا يَضُرُّ فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ إذَا رَفَعَ غَيْرَهُ وَهَذَا الْفَرْقُ ظَاهِرٌ.

فقال المحقق: (3) الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة. انظر تيسير مصطلح الحديث (ص: 94)!

ولم يعلم أن المرفوع هنا تعني الحدث الذي رفع.

وأختمها بالطرفة الآتية:

خطيب في قرية من قرى الأرياف المصرية، قال في خطبة الجمعة:

أين الآباء من بناتهن حين تخرج البنت للتنزه مع الحبيب؟

فهتف المسجد عن بكرة أبيه: صلى الله عليه وسلم، ظنًا منهم أن الحبيب في الخطبة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم.






من طرائف المحققين وأوهامهم: الوهم في قراءة النصوص

هناك أخطاء يقع بها المحقق بسبب وهمه في قراءة النصوص، إما لطمس بعض الحروف بسبب قدم المخطوط، أو لخلوها من الإعجام، أو لسوء الخط، فيقع المحقق بأوهام لا تخلو من الطرافة، ولا يقتصر الأمر على المحققين، فقد يقع فيها النساخ، ومن ذلك:

في شرح الحسامي [المخطوط 247ب]، وهم الناسخ فكتب: (المعنى الماضي) والصحيح، هو: (المفتي الماجن).

في كتاب فتح العزيز في شرح الوجيز [2/ 22] أخطأ محققاه فقالا: (فهي كالملح المنتن، وهو طاهر)، وهذا كلام لا معنى له، والصحيح: (واللحم المنتن فهو طاهر).

وهذا وهم وقع فيه مؤلف كبير، إذ ورد حديث للرسول (صلى الله عليه وسلم) أنه قال عن قبيلة عنزة: (مَبْغِيٌّ عَلَيْهِمِ مَنْصُورُونَ).

والغريب أن عالماً كبيراً مثل الشامي في (سبل الهدى والرشاد) [388/6] فسر غريب الحديث بقوله: (عنزة: بفتحات: الحربة).

ولم يطل عجبي من هذا إذ قرأت في محجة العرب للحافظ العراقي قوله عن هذه القبيلة ايضا [399]: " ومما استغرب من النوادر: ما توهمه بعضهم شرفاً لعنزة، ما ذكره الدارقطني في ((التصحيف)) أن أبا موسى مُحَمَّد بن المثنى العنزي قال: يوماً: نحن قومٌ لنا شرفٌ، نحن عنزة،

قد صلى النبي (صلى الله عليه وسلم) إلينا. يريد ما روي أن النبي (صلى الله عليه وسلم) صلى إلى عنزة، توهم أنه (صلى الله عليه وسلم) صلى إلى قبليتهم، وإنما العنزة ههنا: حربة نصبت بين يديه، فصلى إليها. ثم قال: " وأطرف من هذا ما رويناه عن الحاكم أبي عبد الله عن أعرابي زعم أنه (صلى الله عليه وسلم): إذا صلى نصبت بين يده شاةٌ، أي: صحفها عنزة بإسكان النون ".

ومن الطرائف أن أطلعني أحد الإخوان على مسودة تحقيقه فإذا فيها (جلال الدين التجاري) فقلت له من هذا؟ فقال تعبت ولم أعثر على ترجمة له، فقلت له ممازحاً لا تشتري التجاري فهو سريع العطب، فأخبرته أنه هذا هو جلال الدين البخاري لا التجاري!

وفي المسودة نفسها كتب (مزانة الأمل) فسألته عنه، ولم يعرفه، فأخبرته أنه اسم كتاب اسمه (خزانة الأكمل) وليس (مزانة الأمل) وهناك عشرات مثل هذه الأوهام والتصحيفات سببها عدم معرفة قراءة المخطوط، لذلك يمكن لنا القول إن القراءة الجيدة للمخطوط هي نصف التحقيق إن لم تكن التحقيق كله.

بالنسبة للمحقق الذي لا يجيد القراءة، أقول إن قراءة المخطوط تكتسب بالمران والخبرة وسعة المعرفة، والأمر شبيه بقراءة معلم الدراسة الابتدائية لخطوط طلبة الصفوف الأولى، إذ ربما يعجز غيره عن قراءتها، والسبب لا يعود لذكائه ولا إلى خبرته، ولكن لأنه يعرف الكلمات التي يكتبها الطلبة.

وهذا أمر مهم للغاية، فسعة معرفة المحقق لها أثرها.

في إحدى المرات قدم أحد الطلبة مسودة مخطوط، وكان مجيداً في القراءة، ولكنه كان يتعثر في الأعلام التي لم تمر عليه من قبل، فمثلاً كتب (النوبختي) في حين أن الاسم الصحيح كان

(البوشنجي)، فهو لم يعرف أن هناك عالماً بهذا الاسم لذلك لما التبست عليه الحروف انصرف ذهنه إلى كلمة يعرفها وهي (النوبختي).

جاء في كتاب المطلع على ألفاظ المقنع:

العلس: ضرب من البُرِّجَيِّدٌ

وقد وردت هذه العبارة في طبعة مكتبة السوادي للتوزيع ص 165.

وفي طبعة المكتب الإسلامي ص130.

والسؤل الذي يطرح نفسه: **ما هو البُرِّجَيِّدٌ؟**

وقد حقق الكتاب بطبعتيه ثلاثة من المحققين، ولا أعلم ألم يدر بخلدهم ما معنى هذه الكلمة؟

إن أقرب تعليل لها أنها (البر جيد) وقد وهم المحققون ودمجوا الكلمتين في كلمة واحدة.

وهذا ما نقله ابن سيده عن أبي حنيفة: " **العَلَس**: ضرب من البُرّ جيد". المحكم: 487/1.

وكذا ذكره ابن منظور في لسان العرب: 146/6 وغيرهما.

من الطرائف العجيبة ما وقع فيها محقق كتاب الكواكب السائرة، إذ جاء في ترجمة مُحَمَّد المنير الواسطي: " واتفق أنه قدم هذه البلاد الحلبية فخنق نفسه بيده، وكانت وفاته سنة خمسين وتسعمائة". الكواكب السائرة: 74/2.

ولا أدري ألم يسأل المحقق الكريم نفسه: كيف لعالم من علماء المسلمين يخنق نفسه ويموت كافرا؟

فبالتأكيد أن الكلمة ليست (خنق) بل كلمة أخرى تشبهها في الرسم، فما هي يا ترى؟

ولو أجهد نفسه قليلاً لعلم أن الصحيح هي كلمة (ختن) من الختان وليس (خنق)

فقد ذكر ابن الحنبلي ترجمته في كتابه (در الحبب) فقال: " واتفق أن الشيخ المنير قدم هذه البلاد غير مختتن، فختن نفسه بيده" در الحبب: 228/2.

وأثناء رجوعي إلى در الحبب في تعليقي السابق وجدت عرضا محقق الكتاب قد وقع في خطأ لا ينبغي أن يقع فيه، وهو ما جاء في عزو قوله تعالى: (قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ).

فقد كتب في الهامش: يونس/10.

والصحيح يونس/90.






من طرائف المحققين وأوهامهم

قد يعنى بعض المحققين بالشكليات المتعلقة بالتحقيق؛ لكنه قد يغفل عن بعض الأمور المهمة التي هي التحقيق بعينه، وبعض هذا القصور كما ذكرت من قبل قد يكون سببه عدم قراءة الكلمة بشكل صحيح، فلا يعقل أن يثبت كلمة لا يعرف معناها، أو يثبت اسم شخص لا ترجمة له، فلا شك أن هناك إشكال ينبغي على المحقق أن يزيله.

ومن الشواهد التي وقفت عليها استشهاد الإمام بدر الدين العيني (رحمه الله) في كتابه (البناية في شرح الهداية) بأقوال عالم لقبه بلقب (الأترازي)، وقد تكرر ذكره (1011) مرة، ولم يعرف محققا كتاب البناية به، وأغفلا الإشارة إليه بالكلية، وتارة يذكره العيني باسم (قوام الدين الأترازي).

فإن عجز محققا الكتاب عن معرفته، فكيف سيتسنى للقارئ معرفته؟!

في هذه الحالة على المحقق أن يرجع إلى أقوال هذا العالم ليعرف من هو بتتبع أقواله في المصادر.




ومن تتبعي لأقوال هذا العالم تبين أنه الأتراري وليس الأترزاي، وهو أمير كاتب ابن أمير عُمَر العميد بن العميد أمير غازي، الشيخ الإمام العلاّمة قوام الدين أبو حنيفة الفارابي الأتْقاني الحنفي (ت758هـ).

ومن الأوهام أيضًا ألا يتتبع المحقق الأقوال التي يذكرها المؤلف من مصادرها الأصلية، ليتبين صحة نسبة هذا القول من عدمها، إذ ليس كل ما يدونه المؤلفون صحيح، ومن شواهد ذلك وهم محقق كتاب الموافقات الذي نسب إلى الإمام الغزالي (رحمه الله تعالى) خلاف قوله، إذ قال: " صرح الإمام الغزالي في كتاب (الوسيط) بأن الحرف والصنائع لا تندرج في فرض الكفاية ". الموافقات: 2/ 306.

وما جاء عن الإمام الغزالي في (الوسيط) يخالف ذلك تماماً، وهو موافق لما جاء في (الإحياء)، إذ قال: " وأما البياعات والمناكحات والحراثة والزراعة وكل حرفة لا يستغني الناس عنها لو تصور إهمالها لكانت من فروض الكفايات حتى الفصد والحجامة ". الوسيط في المذهب: 7/ 6-7.

وقال الدميري (رحمه الله تعالى) وهو من علماء الشافعية في ذكر فروض الكفاية التي تصبح فروض عين: "والحرف، والصناعات كالتجارة والخياطة والحياكة؛ لأن قيام الدنيا بهذه الأسباب، وقيام الدين متوقف على أمر الدنيا، حتى لو امتنع الخلق منه أثموا وكانوا ساعين في إهلاك أنفسهم ". النجم الوهاج: 9/ 297.

فكان على المحقق أن يبين حقيقة هذا التباين.



وقد يقع المحقق بوهم جراء عدم التدقيق أو افتقاره للخبرة المناسبة، فيسارع في ترجمة شخص ترجمة مغلوطة من دون أن يتبين إن كان هذا الشخص هو المعني من عدمه، كأن يعرف من هم شيوخه وتلامذته ونحو ذلك من أمور يعرفها أصاب الشأن.

ومن ذلك النص الآتي: " وقال ابن سعد: أخبرنا الفضل بن دكين، وهشام أبو الوليد الطيالسي، قالا: حدثنا شريك، عن عاصم، عن أبي رزين، قال: خطبنا الحسن بن علي (رضي الله تعالى عنهما) وعليه ثياب سود وعمامة سوداء. الجزء المتمم لطبقات ابن سعد: 1/ 308، رقم (265).

فقد وهم محقق الكتاب، فظن أن عاصم راوي هذا الحديث هو عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب.

ولو رجع إلى تلاميذ أبي رزين لعلم أن من يروى عنه هو عاصم بْن أَبي النجود، أو عاصم بن بهدلة، كما في تهذيب الكمال: 487/27.

وصرح الذهبي باسم عاصم بقوله (عاصم بن بهدلة). سير أعلام النبلاء: 3/ 272

والله الهادي إلى سواء السبيل.



